الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/376
22 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٤/٥٠ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

٢ - بعث الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برسائل الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي ترد أسماؤها أدناه، يطلب فيها استكمال المعلومات المتعلقة بأنشطتها في مجال التعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بغية إدراجها في تقرير الأمين العام المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة ١٤/٥٠ وهي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة التجارة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الاتحاد البريدي العالمي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامج الأغذية العالمي، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، جامعة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وقد أفادت أربع عشرة من هذه المنظمات بآخر ما لديها من معلومات عن أنشطتها في مجال التعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأفادت ثلاث عشرة منها عن عدم وجود أي أنشطة بينها وبين المنظومة في الوقت الراهن، وإن أبدى بعضها رغبة في التعاون معها مستقبلا. وقد استخدمت المعلومات التي قدمت في إعداد الموجز الوارد أدناه.

ثانيا - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية

٣ - وفقا لما أشير إليه في التقرير الذي قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/438)، يقوم منذ إنشاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، تعاون كبير بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وخاصة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبين المنظومة الاقتصادية.

٤ - وكما يوضح ذلك التقرير، فقد تضاعف حجم هذا التعاون على مر السنين واتسعت آفاقه، سواء من حيث مجالات التعاون أو من حيث المنظمات التي تعنى به.

٥ - واتخذ التعاون بين اللجنة والمنظومة الاقتصادية عدة أشكال مثل اشتراك ممثلي اللجنة والمنظومة في مختلف الاجتماعات التي تعقد في المؤسستين، وقيام اللجنة بإعداد وثائق متخصصة في مجالات شتى لدعم أنشطة المنظومة الاقتصادية. ويرد فيما يلي بيان بأمثلة على هذا التعاون.

٦ - في المجال الاجتماعي، واصلت اللجنة تعاونها مع المنظومة الاقتصادية في إطار الأنشطة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية المتكاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي مجال هذا الموضوع تم تنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) مشروع تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - ابتداء من عام ١٩٩٤ مشروع مركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية والمنظومة الاقتصادية واللجنة في تنفيذ المشروع المعنون "تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". والغرض العام من المشروع هو دعم الموظفين السياسيين والتقنيين في الحكومات المسؤولين عن سياسات التنمية الاجتماعية الموجهة نحو التغلب على الخلل الاجتماعي الحاد الذي أصاب المنطقة، والمساعدة في وضع نموذج للتنمية فيما بعد التكيف الاقتصادي. ولتحقيق تلك الأهداف يشجع المشروع على تبادل وتحليل المعلومات والخبرات فيما بين بلدان المنطقة. وقد اتفق على أن تكون الخطوة الأولى هي التحليل المفاهيمي والمنهجي للمشكلة من ثلاثة منظورات متكاملة؛ وأسفر هذا عن إعداد ثلاث وثائق تقنية عن "سياسات التكامل الاقتصادي والاجتماعي؛ والدولة والمجتمع والفقر في أمريكا اللاتينية: نمو رابط جديد للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتجربة التكيف أثناء عقد الثمانينات في أمريكا اللاتينية وأثرها على توزيع الدخل وتصميم السياسات الاجتماعية". واختتمت المرحلة الأولى من المشروع باجتماع خبراء كرتاخينا، بكولومبيا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ لمناقشة تلك الوثائق التي أعدها مركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية، والمنظومة الاقتصادية، واللجنة. أما المرحلة الثانية من المشروع التي شاركت فيها اليونسكو أيضا فتكللت بممارسة مؤثرة استخلصت فيها الدروس القابلة للتطبيق عند تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية المتكاملة والمنسقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من دراسة التجارب الملموسة. وتوجت الممارسة بعقد حلقة دراسة وعمل بشأن تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، (لاباز، ٩ - ١١ تشرين الأول/أكتوبر)، ونظمت بالتعاون مع المؤسسة الألفية. واتفق على استمرار الأنشطة المشتركة في عام

١٩٩٧؛ ومن المقرر أن يعقد اجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن الكفاءة في السياسة الاجتماعية تنظمه المنظومة الاقتصادية والمركز واليونسكو؛

(ب) مشروع الجوانب الاجتماعية للتكامل - في عام ١٩٩٦ شرعت اللجنة ومعها المنظومة الاقتصادية والمنظمات الأخرى في المنطقة، في تنفيذ أنشطة لتيسير التنسيق المشترك بين الوكالات بشأن الخطة الاجتماعية للتكامل. وفي هذا الصدد عقد اجتماعان في كاراكاس، في الفترة من ٣ الى ٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وكان الاجتماع الأول الذي نظمه مركز التدريب للتكامل الإقليمي والمنظومة الاقتصادية، عن موضوع التكامل الإقليمي وتحديات المنافسة والتقارب. وقدمت اللجنة ورقة عن أسواق العمالة والتقارب والمنافسة. أما الاجتماع الثاني الذي نظمه أيضا مركز التدريب من أجل التكامل الإقليمي، والمنظومة الاقتصادية بالتشاور مع منظمات أخرى في الإقليم فاتخذ شكل حلقة عمل عن الجوانب الاجتماعية للتكامل، وفيه تبادل المشتركون (معهد تكامل أمريكا اللاتينية، ورابطة تكامل بلدان أمريكا اللاتينية، ومجلس اتفاق كرتاخينا، ومؤسسة الآنديز للتنمية ومركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية، ومركز التدريب من أجل التكامل الإقليمي والمنظومة الاقتصادية)، المعلومات والآراء المتعلقة بأنشطتهم في المجال الاجتماعي، وحددت مجالات واعدة للتعاون المشترك بين الوكالات في ذلك المضمار ودرسوا سبل تحسين التنسيق. واتفق على إمكانية متابعة التنسيق المشترك بين الوكالات من خلال إنشاء شبكة بريد الكتروني تفاعلية لتقاسم المعلومات ولتكون بمثابة واسطة للاتصالات بين الوكالات؛ وإعداد قائمة حصرية بالبرامج والمشاريع الاجتماعية؛ وتنفيذ أنشطة تدريب مشتركة عن الموارد البشرية؛ وتوسيع النظام الذي وضعه مركز التدريب من أجل التكامل الإقليمي لرصد سلوك الجهات الاجتماعية الفعالة في التكامل، ليشمل بقية أنحاء الإقليم؛ ومقارنة برامج العمل المختلفة بغية تحديد القضايا المناسبة للتعاون بين الوكالات. وفي متابعة لحلقة العمل أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووزعت سردا بالجوانب الاجتماعية في التكامل استقته من البيانات الموجودة في قواعد بيانات اللجنة.

(ج) المهام الداخلة في تنظيم وإدارة المؤتمر الإقليمي الأول، متابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ـ عملا بالالتزام ١٠ (ب) من إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية، قامت أمانة اللجنة بأعمال موضوعية وإجرائية تحضيرا للمؤتمر الإقليمي الأول المعقود متابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، (سان باولو، البرازيل، ٦ - ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧). وقد اشتركت في رعاية المؤتمر المنظمات التالية: منظمة الدول الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية. وقد حافظت اللجنة، أثناء عملها على وضع خطة عمل للمؤتمر وتحديد الهيكل النهائي له، على اتصال وثيق مع "مراكز التنسيق" التي عينتها كل منظمة وعقدت اجتماعات معها. وقد أوفدت بعثات تحضيرية الى البلد المضيف لإنجاز الترتيبات الموضوعية واللوجستية للمؤتمر الإقليمي.

٧ - وقام معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بتنسيق أنشطته البرنامجية مع المنظومة الاقتصادية من خلال قيامه باتصالات منتظمة مع مسؤولي المنظومة الاقتصادية وموظفيها.

٨ - وفي مجال التجارة الدولية والنقل والتمويل، نظمت اللجنة الاجتماع الثاني المشترك بين رابطة تكامل أمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والمنظومة الاقتصادية للمسؤولين عن السياسات التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كاراكاس، شباط/فبراير ١٩٩٦). وعقد ثالث هذه الاجتماعات في مونتيفيديو، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الرابع في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في سنتياغو. والغرض من هذه الاجتماعات هو توفير منتدى للمسؤولين لمناقشة الموضوع واقتراح تدابير لتحسين السياسة التجارية في المنطقة وتنسيقها.

٩ - واشتركت اللجنة أيضا في الأنشطة التالية: الفريق العامل التقني المعني بالاتجاهات في عملية العولمة وسيناريوهات التغير العالمي الذي رعته المنظومة الاقتصادية (بوينس آيرس، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، والاجتماع الذي نظمته المنظومة الاقتصادية بالاشتراك مع المعهد الفنزويلي للبحوث الاجتماعية والسياسية بشأن جدول الأعمال الاجتماعي - السياسي لعملية التكامل في الحوض الكاريبي (كاراكاس، ١١ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦)، وحلقة العمل التقنية المعنية بالملكية الفكرية في جولة أوروغواي، التي نظمتها أيضا المنظومة الاقتصادية (مكسيكو سيتي، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦)، والدورة الدراسية المكثفة عن المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية، الذي نظمته المنظومة الاقتصادية (مكسيكو سيتي، ٢٦ آب/ أغسطس - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، والاجتماع الثاني المعني بسياسات المنافسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نظمته الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية، والهيئة الفنزويلية للاشراف على تعزيز وحماية التنافس، والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، بالتعاون مع الأونكتاد (كاراكاس، ٢٧ - ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)؛ والدورة الدراسية الثانية عن عملية التكامل في أمريكا الوسطى التي نظمت بالاشتراك مع المنظومة الاقتصادية (تيغوسيغالبا، ١٩ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٠ - وفي مجال السياسة الصناعية، اشتركت اللجنة مع المنظومة الاقتصادية في عدد من الاجتماعات منها:

(أ) الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي للسياسات الصناعية الذي نظمته المنظومة الاقتصادية بالاشتراك مع اليونيدو (سان خوسيه، ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)؛

(ب) الحلقة الدراسية عن تنظيم العمل والتكنولوجيا والموارد البشرية في عملية إعادة الهيكلة، (كاراكاس، ٢ - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، وفيها قدمت اللجنة ورقة عن التدريب والتعليم في مكان العمل؛

(ج) حلقة عمل الخبراء المعنية بالسياسات الصناعية (كاراكاس، ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) وفيها قدمت اللجنة ورقة عن حالة السياسات الهادفة الى تعزيز التنافسية الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منتصف التسعينات؛

(د) حلقة دراسية عن التكامل الإقليمي وتحديات التنافسية والتقارب، نظمتها المنظومة الاقتصادية بالاشتراك مع مركز التدريب من أجل التكامل الإقليمي (كاراكاس، ٣ - ٦ آذار/مارس ١٩٩٧). واشتركت اللجنة في اجتماع المائدة المستديرة عن سياسات التقارب والتنافسية، وقدمت ورقة عن

السياسات الصناعية التنافسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التسعينات، وفي المائدة المستديرة الختامية للحلقة الدراسية؛

(هـ) الاجتماع الثاني للمنتدى الإقليمي للسياسة الصناعية الذي نظمته المنظومة الاقتصادية واليونيدو (كاراكاس، ٣١ تموز/يوليه و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧). وقد اشتركت اللجنة في اجتماعي المائدة المستديرة عن الصناعة والتكنولوجيا والتدريب وإيجاد فرص العمل، وعن الخبرات في تنفيذ السياسات الصناعية أو التنافسية.

١١ - وعقدت اللجنة أيضا عددا من اجتماعات العمل مع مسؤولين في المنظومة الاقتصادية لتقييم تصميم وتنظيم الاجتماعات السابقة ولا سيما تلك المتعلقة بالسياسة الصناعية.

١٢ - ولا توجد حتى الآن أية برامج رسمية للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظومة الاقتصادية. بيد أن اتصالات متكررة جرت بين المنظمتين في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد حضر ممثلو منظمة الأغذية والزراعة عدة اجتماعات نظمتها المنظومة الاقتصادية وقدموا مساهمات فيها، ومن بينها الاجتماع التحضيري للدورة التاسعة للأونكتاد (ميدراند، جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ١٩٩٦)، وحلقة العمل التي اشتركت في تنظيمها المنظومة الاقتصادية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن قضايا الوصول الى الأسواق في جولة أوروغواي (كارتاخينا، كولومبيا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، وفي حلقة العمل التي حضرها ممثلو ٢٤ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدمت منظمة الأغذية والزراعة وثيقة عن الأحكام القانونية المتصلة بالمنتجات الزراعية وناقشت التدابير المتعلقة بالنظافة الصحية وحماية صحة النبات والأحكام المتعلقة بتقديم الإعانات وانعكاساتها وبالتعرفات الجمركية والفرص والتحديات التي تستتبعها الأحكام الخاصة بالزراعة في منطقة الجماعة الكاريبية.

١٣ - وفضلا عن ذلك، تقوم منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع المنظومة الاقتصادية، بوضع إطار للتعاون داخل نطاق البرنامج الإقليمي المعني بالجينات النباتية والمشاريع المتعلقة بالتكنولوجيا الإحيائية والأمن الغذائي.

١٤ - وقد نوقشت مؤخرا، خلال الزيارة التي قام بها الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية الى مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوائل شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، إمكانية زيادة تعزيز التعاون. وفي هذه المناسبة، حددت مجالات رئيسية للتعاون مثل، الأمن الغذائي، والسياسة التجارية فيما يتعلق بجولة أوروغواي، وموضوع التنافسية.

١٥ - واستمر التعاون بين منظمة التجارة العالمية والمنظومة الاقتصادية من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية والبعثات التقنية وحلقات العمل والاجتماعات التي نظمت في الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية. وتناولت كلها منظمة التجارة العالمية واتفاقات جولة أوروغواي. ومنظمة التجارة العالمية واثقة من أن هذه الأنشطة سوف تعزز التعاون بين المنظمة وأعضاء المنظومة الاقتصادية في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي.

١٦ - وفي إطار برنامج التعاون المشترك بين المنظومة الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية اشترك مركزالبلدان الأمريكية للبحث والتوثيق في ميدان التدريب المهني، التابع لمنظمة العمل الدولية، في حلقة عمل عن التدريب وتنمية الموارد البشرية من أجل التنافسية (كراكاس، تموز/يوليه ١٩٩٥).

١٧ - وقامت المنظومة الاقتصادية بتنظيم حلقة عمل للاخصائيين، تحت رعاية مركز البلدان الأمريكية للبحث والتوثيق في ميدان التدريب المهني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد أمريكا اللاتينية للبحوث الاجتماعية، (كراكاس، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، بشأن التحديث المنتج وتدريب الموارد البشرية وحلقات العمل بهدف تعزيز تبادل الخبرات الوطنية بشأن هاتين المسألتين الهامتين داخل نطاق عملية العولمة. وقدم المركز في حلقة العمل وثيقة معنونة "وزارات العمل والتدريب المهني". وقدمت منظمة العمل الدولية قائمة بأشهر الاخصائيين في العلاقات العمالية في المنطقة الإقليمية من أجل دعوتهم إلى المشاركة في هذا الحدث.

١٨ - ودعيت منظمة العمل الدولية للاشتراك في حلقة عمل عقدتها المنظومة الاقتصادية عن الأبعاد الاجتماعية لعملية التكامل (كاراكاس، آذار/مارس ١٩٩٧). ومع أن المنظمة لم تستطع إيفاد ممثل عنها، إلا أنها أرسلت إلى أمانة المنظومة الاقتصادية وثائق ذات صلة بالموضوع، هي: تقرير أعد لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بعنوان "الأبعاد الاجتماعية لتحرير التجارة الدولية"، ونسخة من بيان مدير عام منظمة العمل الدولية عن العمالة موجه إلى اجتماع مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى المعقود في ليل، فرنسا، في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦، والفصل الأول من العمالة العالمية ١٩٩٦/١٩٩٧، ووثيقة عمل بعنوان "الأبعاد المتعلقة بالأيدي العاملة للتكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

١٩ - أما صندوق النقد الدولي فقد واصل تعاونه مع المنظومة الاقتصادية في المجالات ذات الاهتمام المشترك بينهما، وفي الميدان الذي يدخل في نطاق اختصاصه وصلاحياته.

٢٠ - ومع أن المنظمة البحرية الدولية لم تضع بعد ترتيبات لأنشطة التعاون مع المنظومة الاقتصادية، فقد أفادت بأنه سيسرها أن تستطلع ما إذا كان تنظيم التعاون مع المنظومة الاقتصادية في القطاع البحري وقطاع المرافئ ممكنا.

٢١ - ورحبت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بقرار الجمعية العامة ١٤/٥٠. وبما أن علم الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا العملية أساسيان للتنمية الاقتصادية، فهي توافق بشكل كامل على الحاجة، المعرب عنها في الفقرة ٤ من القرار، بضرورة تكثيف أنشطة الدعم والتعاون التي تضطلع بها المنظومة الاقتصادية في ميادين اهتمام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٢ - وكان التعاون بين اليونسكو والمنظومة الاقتصادية مرضيا للغاية وهو مثال رائع على ما يمكن تحقيقه من تداؤب وإثراء من خلال التعاون في المجال الفكري. وكانت هناك أمثلة هامة على التعاون حتى قبل توقيع الاتفاق بين المنظمتين في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨، وقد استمر هذا التعاون منذ ذلك التاريخ.

٢٣ - وأحد هذه الأمثلة يتعلق بالمبادرة المشتركة التي قامت بها اليونسكو مع المنظومة الاقتصادية واللجنة وغيرها من المنظمات الدولية في أواخر الثمانينات في إيجاد الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالسياسات الاجتماعية المتكاملة الذي ساعد أداؤه الرائع على إثراء مساهمة المنظمات المشاركة في العملية المؤدية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥). وهذه التجربة في العمل المشترك أدت أيضا إلى إيجاد المشروع الذي تعمل عليه اليونسكو حاليا والمتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وهناك مشروع آخر ربما شرع فيه قريبا يتصل بالنمو والعمالة أعلنه مسألة ذات أولوية مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية.

٢٤ - وقام بين اليونسكو والمنظومة الاقتصادية في السنوات القليلة الأخيرة تعاون في مجالات كمجال التغيرات العالمية، والتوقعات التكنولوجية، والملكية الفكرية وتنمية الشمارع الحرفية الصغيرة، وفي الأشهر الأخيرة، عملت المنظمتان على مشاريع، منها "مشروع الشعب" الذي أسفر عن نتائج مثيرة للاهتمام في مجالات تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية - وستصدر نشرة رئيسية عن الموضوع قريبا - وفي التعليم العالي. وفي هذا المجال الأخير، عملت اليونسكو والمنظومة الاقتصادية عن كثب في تنظيم وادارة المؤتمر الاقليمي المعني بالسياسات والاستراتيجيات الهادفة الى تغيير التعليم العالمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوبا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) وحددتا، في أثناء العملية الامكانيات الجديدة للتعاون بينهما.

٢٥ - ومن الأنشطة التعاونية الأخرى الجارية حاليا بين اليونسكو والمنظومة الاقتصادية برنامج الاتصال من أجل التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أسفر حتى الآن عن النتائج التالية: إنشاء شبكة الصحف الاقتصادية اليومية في أمريكا اللاتينية وبدء تشغيلها؛ وتعميم وإنشاء شبكة معلومات تعملي داخل المنطقة الإقليمية وعلى الصعيد الأقاليمي على نشر البيانات عن موضوعات مختلفة داخل نطاق اختصاص المنظومة الاقتصادية؛ وإصدار النشرة الاخبارية للمنظومة بالاسبانية والانكليزية؛ وتعزيز نظام المعلومات والوثائق للمنظمات المشتركة في عملية التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإنتاج سلسلة من البرامج الإذاعية عن التكامل في المنطقة. هذا بالاضافة إلى أنه يجري إعداد كتابين عن موضوع الاتصال والتكامل.

٢٦ - وإضافة الى ما بين المنظمتين من روابط وثيقة وتبادل حضور المناسبات الرسمية والتعاون في مجموعة متنوعة من الأنشطة التقنية والحلقات الدراسية والاجتماعات، فإن للتعاون بين اليونسكو والمنظومة الاقتصادية سمة هامة بشكل خاص تتمثل في أنه لا يشمل إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، في نشاطهما المشترك بل يشرك أيضا ممثلين عن المجتمع المدني، مثل العاملين في وسائط الإعلام، مما يجعل هذا النشاط عاملا معززا وحفازا هاما في خدمة التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٧ - وهناك خطط للقيام في فترة السنتين التالية بتطوير شكل جديد من التعاون باستخدام المنظومة الاقتصادية كقاعدة عمليات - ويتصل بما للعولمة من آثار على تنمية الصناعات التقليدية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٨ - ونفذت اليونيدو عددا من الأنشطة بالتعاون مع المنظومة الاقتصادية. واشتركت، على سبيل المثال، في رعاية الاجتماعات التالية: ندوة عن الرابطة بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي، عقدت بمناسبة انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمديري التعاون التقني الدولي (مكسيكو سيتي، ٢٠ - ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦)؛ وحلقة العمل التي نظمتها المنظومة الاقتصادية للخبراء في السياسة الصناعية (كاراكاس، ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛ والاجتماع العادي الثاني والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية عن موضوع عملية التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مونتفيديو، ٢٢ - ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)؛ وحلقة دراسية إقليمية نظمتها الإدارة البرازيلية لمساعدة المشاريع الصغرى والصغيرة (ساو باولو، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وقد ساهمت اليونيدو فيها بتقديم استعراض عام للمواضيع التي نوقشت واحتمال تطبيقها في ما يتصل بأمريكا اللاتينية.

٢٩ - واشترك البنك الدولي في عملية تحديد الأولويات من أجل التعجيل بالنمو والحد من الفقر في بلدان المنطقة. ولـُخصت نتائج المشروع في منشور قـُدم في المؤتمر المصرفي السنوي الثالث المعني بالتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مونتيفيديو، ٢٩ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٩٧). وسوف يتمثل جزء هام من عمل البنك الدولي في المنطقة في المستقبل في تعزيز المشاورات مع الجهات الأخرى الناشطة في تنفيذ برنامج التنمية الإقليمية، من قبيل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية.

٣٠ - وتابعت منظمة الصحة العالمية عن كثب أنشطة المنظومة الاقتصادية بصفتها منظمة إقليمية. وفي هذا الصدد، صاحبت منظمة الصحة العالمية المنظومة الاقتصادية في الاجتماعات السنوية لرؤساء جهات التعاون الخارجي في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي عقد أحدثها في أنتيغوا، غواتيمالا، في أيار/ مايو ١٩٩٧.

٣١ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أعدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأرسلت إلى الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية، بناء على طلبها، وثيقة إعلامية معنونة "الاتجاهات الأخيرة في تشريعات الملكية الصناعية على الصعيدين الإقليمي والدولي" تضمنت مناقشة للتطورات الرئيسية في ميدان الملكية الصناعية على الصعيدين الإقليمي والدولي في السنوات القليلة الماضية. ووزعت الوثيقة في أثناء المرحلة الوزارية من الاجتماع العادي الحادي والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية (سان سلفادور، ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥).

٣٢ - وألقى مسؤولان من المنظمة العالمية للملكية الفكرية محاضرات في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها المنظومة الاقتصادية عن تفسير وتطبيق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كاراكاس، ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥).

٣٣ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، أدارت المنظمة أيضا ندوة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بالتعاون مع حكومة فنزويلا وبمساعدة من الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية (١٣ - ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧). وكان الغرض من الندوة هو مناقشة الآثار المترتبة على الاتفاق بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف

في الاتفاق، وكانت موجهة للموظفين من وزارات التجارة، والصناعة، والخارجية، وإدارات الملكية الصناعية وحقوق النشر في تلك البلدان.

٣٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ قام الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية، يرافقه مسؤول آخر في المنظومة، بزيارة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف وأجريا محادثات مع المدير العام للمنظمة ومسؤولين آخرين فيها، عن تعزيز التعاون بين المنظمتين.

٣٥ - وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمول مشروعا بالاشتراك مع المنظومة الاقتصادية يتيح الأموال لعدة مبادرات من شأنها أن تيسر تقديم المساعدة التقنية في مجالات مختارة، منها بصورة أساسية التجارة. ويقترب هذا البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظومة الاقتصادية من الاكتمال، وسوف ترتبط المناقشات في المستقبل إلى حد كبير بتقرير الأولويات المشتركة في المستقبل على نحو أكثر تحديدا.

٣٦ - وبموجب المشروع الإقليمي "تقديم الدعم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية"، وهو مجهود مدته خمس سنوات نفذ في الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧، تم تنفيذ عدد من الأنشطة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: العلاقات الاقتصادية الخارجية، والتصنيع والتنمية التكنولوجية، والتعاون والتكامل الإقليميان.

٣٧ - وواصل الأونكتاد تعاونه مع المنظومة الاقتصادية. وفي أوائل عام ١٩٩٦، ساعدت المنظومة الاقتصادية الأونكتاد في تنظيم اجتماع التشاور والتنسيق الذي عقدته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كاراكاس بغية مناقشة مواقفها في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد التاسع). وعقد الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية اجتماعات مشتركة لإسداء المشورة والتشاور مع المجموعة في جنيف وكاراكاس بغية مساعدتها في إعداد جدول أعمالها للتفاوض في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (سنغافورة، ٩ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٣٨ - ويواصل الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية تعاونهما في وضع المبادئ التوجيهية من أجل التعاون في المستقبل بصدد تنفيذ المشروع الخلف لمشروع التجارة الدولية والعلاقات التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي كان مقصودا به تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التفاوض لتمكينها من المشاركة بصورة أكثر فعالية في اتفاقات التجارة. ويجري حاليا البحث عن أموال لتمويل المشروع الخلف.

٣٩ - وشاركت اليونيسيف، كعهدها في الماضي، في بعض الأحداث التي نظمتها المنظومة الاقتصادية، وتبادلت المنظمتان المعلومات والتحليلات.

٤٠ - وسوف يطور برنامج الأغذية العالمي في المستقبل القريب نظما أكثر تماسكا لتقييم تأثير المشاريع التي تتلقى مساعدات من برنامج الأغذية العالمي وسوف يرحب البرنامج بقيام روابط أمتن مع المنظومة الاقتصادية.

٤١ - وبالرغم من أن جامعة الأمم المتحدة لم يكن لها أي أنشطة تعاونية محددة مع المنظومة الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أنها على استعداد لإقامة وتشجيع تعاون معها.

٤٢ - لقد دأبت الأمانة العامة منذ عام ١٩٨٠، كجزء من عملها بصفتها جهة التنسيق الإقليمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على تنظيم اجتماعات على نطاق الإقليم لمديري التعاون التقني الدولي كوسيلة لتوطيد آلية التعاون التقني في المنطقة من خلال تعزيز القدرة الإدارية لدى جهات التنسيق الوطنية. وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا المحفل يؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التشاور، والتنسيق والتوصل إلى توافق الآراء فيما يتعلق بسياسات وأنشطة التعاون التقني التي تنفذها تلك البلدان على الصُعد الدولي والثنائي والمشترك والإقليمي. وتتخذ هذه الإجراءات استجابة للأحداث الدولية وهي تنشد تحقيق القدر الأمثل من استخدام الموارد التقنية والمالية المتوافرة في المنطقة. وبغية تحقيق هذه الغاية ذاتها، تم أيضا إضفاء الطابع المؤسسي، منذ عام ١٩٨٠، على آلية التنسيق للهيئات والمنتديات الإقليمية المشتركة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ومن بين المشتركين في هذه الآلية هيئات ووكالات كثيرة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، من قبيل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، واليونيدو، والمنظمة الدولية للهجرة، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجماعة الكاريبية، والبنك الدولي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، ورابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات تمويل التنمية، ورابطة دول منطقة البحر الكاريبي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومؤسسة تنمية الإنديز، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجلس اتفاق كارتاخينا، ومعاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب، وبرنامج بوليفار، والأونكتاد، واليونسكو. وقد عززت تلك الاجتماعات الأنشطة العادية لكل وكالة من تلك الوكالات كما أنها يسرت تنسيق المبادرات القطاعية المحددة المتخذة على الصعيد الإقليمي بهدف توجيه الجهود والموارد المتوافرة للمجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومات.

٤٣ - وسعيا لتحقيق هذا الهدف، قامت المنظومة الاقتصادية بتنظيم الاجتماعات التالية وذلك بمساعدة الدول الأعضاء فيها والمنظمات المذكورة أعلاه وبدعم مالي وتقني من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حلقة عمل متقدمة عن التجارب الابتكارية في مجال تعبئة الموارد للتعاون التقني (سانتياغو، ٢ - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، تدريب على البرمجة والتفاوض دعما لهايتي (بورت أو برنس، ٢٢ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ندوة عن ارتباط التعاون التقني بالتعاون الاقتصادي والاجتماع الحادي عشر لمديري التعاون التقني الدولي (مكسيكو سيتي، ٢٠ - ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٦)، وحلقة دراسية/حلقة عمل عن المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة: تحدٍ استراتيجي للعولمة، وحلقـــة دراسية عن القطاع الخاص والتعاون الدولي: حوار استراتيجي من أجل التكامل التنافسي (ساو باولو، البرازيل، ٢٨ - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، وندوة عن دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته آلية لدعم عمليات اللامركزية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاجتماع الثاني عشر لمديري التعاون التقني الدولي (أنتيغوا، غواتيمالا، ١٩ - ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٧). وكان لكل من اللجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واليونيدو دور نشيط جدا في تحليل موضوع المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة. ومن بين المشتركين الذين ساهموا بصورة بارزة في المناقشات بشأن اللامركزية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

ثالثا - خاتمة

٤٤ - من المهم التأكيد على أن التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبرامج والمؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة آخذ في التوسع والتنوع، وهذا التعاون راسخ في مجالات كثيرة قائمة بين عدة وكالات، ويجري في سياقه استخدام الموارد المتاحة على الوجه الأمثل لما فيه خير بلدان المنطقة.